استبعاد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من المرسوم

تشكيل مجلس «مؤسسة البترول» من 15 عضواً

مجلس ادارة جديد لمؤسسة البترول يشكل من 15 عضواً يقود القطاع النفطي في ظروف صعبة واستثنائية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادرها أن مرسوم تشكيل مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية صدر وسينشر في الجريدة الرسمية، ووفقا للمرسوم الذي حمل رقم 181 لسنة 2015 بتعديل المادة 1 من تنظيم مجلس الإدارة فإن عدد أعضاء المجلس سيصبح 15 عضوا وذلك عقب استبعاد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من التشكيل.

وجاء في المرسوم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن مجلس إدارة مؤسسة البترول يشكل من عضوية 5 اعضاء حكوميين هم كالتالي: وزير النفط رئيسا، وكيل وزارة النفط، الأمين العام المساعد لأمانة الشؤون القانونية بمجلس الوزراء، وكيل الوزارة المساعد للحسابات العامة بوزارة المالية، وكيل الوزارة المساعد لشؤون المحطات بوزارة الكهرباء والماء.

المجلس القديم يستمر في العضوية للمدة المتبقية فقط

5 أعضاء حكوميين و10 من ذوي الخبرة من بينهم الرئيس التنفيذي

10 أعضاء

ويشمل مجلس إدارة المؤسسة 10 أعضاء يصدر بتعيينهم مرسوم بناء على عرض وزير النفط لمدة 3 سنوات ويتضمن المرسوم تعيين نائب الرئيس من بينهم.

وصدر مرسوم آخر حمل رقم 182 لسنة 2015 بتعيين 3 أعضاء في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية هم كالتالي: د.عيسى العون وعبدالله المديرس وأنور بن سلامة.

وسيستمر في عضوية المجلس باقي أعضاء مجلس الإدارة القدامى المعينين بالمرسوم رقم 116 لسنة 2013 للمدة المتبقية من عضوية المجلس، وهم الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول، وعضوية كل من عبدالله الحميضي وعبدالوهاب الوزان وعبداللطيف التورة وعبدالهادي العواد وخالد بوحمرة وحمزة بخش.

الأعلى خليجياً من حيث عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص

«المركز»: إجراءات تراخيص البناء في الكويت لم تتحسن منذ 10 سنوات

مقارنة الكويت مع نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي

الاقتصاد	تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال 2015	ترتيب إصدار ترخيص بناء 2015	المسافة إلى الحدود 1 في إصدار ترخيص بناء	الإجراءات (العدد)	الزمن (أيام)	التكلفة (٪ من قيمة المستودع)	التكلفة المقدرة * (مليون دولار)
الامارات	22	4	91,22	10,0	44,0	0,2	2,1
قطر	50	23	83,61	15,0	57,5	0,0	4,3
السعودية	49	21	84,07	11,0	102,0	0,4	1,3
عُمان	66	49	78,27	11,0	157,0	0,7	1,3
البحرين	53	7	88,48	11,0	60,0	0,2	1,4
الكويت	86	98	70,60	20,0	96,0	1,6	2,3

المصدر: World Bank doingbusiness.org

تصنيف الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والتعامل مع استخراج تراخيص البناء 2014ـ2015

السنة	تصنيف سهولة ممارسة انشطة الاعمال	المسافة إلى الحدود بشكل عام	التعامل مع إصدار تراخيص بناء: التصنيف	المسافة إلى الحدود	الإجراءات (عددها)	الوقت المستغرق (أيام)	التكلفة (٪ من قيمة المستودع)
2014	79	63,05	98	70,46	20	96	1,7
2015	86	63,11	98	70,6	20	96	1,6

المصدر: World Bank doingbusiness.org

أصدرت شركة مارمور مينا إنتلجنس (مارمور)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة المركز المالي، تقريرا حول التعامل مع استخراج تراخيص البناء في الكويت، الذي يعد جزءا من سلسلة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، وفي هذا التقرير، تسلط شركة مارمور الضوء على تحليل عوامل عديدة تتعلق بالحصول على التراخيص بغرض البناء في الكويت، من أجل البدء بمزاولة نشاط تجاري. كما يقارن التقرير بين الكويت ونظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الرائدة في هذا الخصوص. وذكر التقرير أن تصنيفات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يصدره البنك الدولي سنويا، تقيس مدى سهولة أو صعوبة بدء مشاريع تجارية متوسطة أو صغيرة الحجم بالنسبة للمواطن بالدولة، مع اتباع اللوائح المحلية للمركز 70 ذات الصلة، ويشير التقرير إلى أن تصنيف الكويت فيما يخص التعامل مع استخراج تراخيص البناء لم يتزحزح خلال السنتين الماضيتين. ويمكن لقياس المسافة إلى الحدود (DTF) أن يكون مفيدا في هذا الصدد. إذ تحاول منهجية قياس المسافة إلى الحدود قياس حجم الاقتصاد الوطني من حيث خلق بيئة صديقة للأعمال. ويتم قياس المسافة إلى الحدود (DTF) بمقياس يتراوح بين 0 و 100. وكلما اقتربت النقاط المسجلة إلى الـ 100، زاد أداء الاقتصاد نحو الأفضل. وأشار التقرير الى انه وعلى مدى 10 سنوات، لم تشهد الكويت أي تحسن في عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء، ومع أن عدد الأيام المستغرقة لتنفيذ الإجراءات قد شهد بعض التحسن بشكل بسيط، إلا أن التكلفة (كنسبة مئوية من قيمة المستودع) قد أظهرت تحسنا ملحوظا. والواقع أن التكلفة قد تقلصت، منذ عام 2006 وحتى عام 2015، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ حوالي 9٪. وعند المقارنة بنظيراتها الخليجيات، تتضح بعض الآراء المهمة. ومن جانب آخر، تعد الكويت الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد الإجراءات. فالإمارات على سبيل المثال، التي تصنف الرابعة على المقياس العالمي، لديها نصف عدد الإجراءات المطلوبة في الكويت. كما أن عدد الإجراءات في الكويت يعد أعلى بنسبة 33٪ تقريبا بالمقارنة بقطر، التي تتقدم على الكويت في حجم عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص البناء في دول مجلس التعاون الخليجي. وإذا تمكنت الكويت من تقليص عدد الإجراءات من 20 إلى 15، عندها سيتحسن تصنيف البلاد من المركز 98 الحالي من حيث التعامل مع تراخيص البناء (2015) إلى المرتبة 59 بحسب أداة محاكاة إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال. إلى جانب ذلك، إذا استطاعت الكويت تخفيض عدد الأيام اللازمة لإكمال إجراءات البدء بنشاط التجاري إلى 60 يوما (كما هو الحال في البحرين) بدلا من 96 الحالي، فإن تصنيفها سيتحسن كثيرا ويمكنها الوصول إلى المرتبة 36. وعند إجراء تدقيق أعمق للعديد من أوجه القصور التي تعاني منها الكويت، يزداد وضوحا نوع الإصلاحات اللازمة في البلاد. فعلى سبيل المثال، تهيمن بلدية الكويت وحدها على 46٪ من الوقت المستغرق من حيث عدد الأيام المطلوبة لاستخراج ترخيص بناء. وقد تبلي الكويت بلاء حسنا بالاستفادة من بعض أفضل الممارسات العالمية، بحيث تبسط نظام إصدار تراخيص البناء. فعلى سبيل المثال، إذا حذت الكويت حذو نموذج دبي، فإنه لابد للكويت أن تكرس جهودها في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم كل أوجه عملية بدء نشاط تجاري بفاعلية. ويساهم وجود عملية بسيطة وأسرع ودقيقة للتعامل مع تراخيص البناء إلى حد كبير في خلق بيئة عملية وجاذبة للأعمال. وكخطوة أولى في عملية إصلاح استخراج تراخيص البناء، ينبغي أن تضع الكويت نصب أعينها تمكين جهة حكومية واحدة لتشغيل نظام النافذة الموحدة، بحيث تستطيع الشركات تقديم طلبات للحصول على موافقات البناء الضرورية.

تبسيط الإجراءات واستخدام التكنولوجيا سيساهمان في تحسين بيئة الأعمال في الكويت

تقليص عدد الاجراءات من 20 إلى 15 يصعد بتصنيف البلاد

«الإيكونوميست»: تعطش الصين للحصول على النفط من الشرق الأوسط

الصين والعالم العربي.. علاقة توجهات ومصالح

محمود عيسى

ظل المسافرون والزوار لمئات السنين يقبلون على شراء السلع التجارية من السجاد الى المجوهرات ومن التوابل الى المشغولات النحاسية في أروقة خان الخليلي السوق التقليدية التي اشتهرت في مصر، أما اليوم فان إنتاج السلع يتم بصورة شاملة في المصانع الصينية الضخمة بدلا من إنتاجها في الورش اليدوية المحلية.

وقالت مجلة الايكونوميست: ان التجارة تعتبر عنصرا رئيسيا في تنمية العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، وقد سجلت نموا تجاوز 600٪ خلال العقد الماضي ليصل حجمها في عام 2014 الى 230 مليار دولار، مشيرة الى ان البحرين وإيران والمملكة العربية السعودية تستورد من الصين اكثر مما تستورده من أي دولة اخرى، كما ان الصين الوجهة الأولى في العالم لصادرات العديد من الدول في المنطقة في الوقت ذاته بما فيها إيران وعمان والسعودية، وفي ابريل الماضي فتحت قطر اول بنك في الشرق الأوسط للمقاصة لتداول العمليات باليوان الصيني.

تعطش للنفط

وبررت الايكونوميست هذا النمو في التجارة الى تعطش الصين للحصول على النفط، حيث أصبحت في عام 2015 أكبر مستورد للنفط الخام، ويأتي نصف وارداتها أي أكثر من 3 ملايين برميل يوميا من الشرق الأوسط (انظر الرسم المرفق)، وبحلول عام 2035 قد تتضاعف من جديد واردات الصين من المنطقة حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية وهو ما يتجاوز بكثير واردات اي دولة اخرى، ويقول تشاو لينغ فينغ من جامعة كورنيل «ان هذه نقلة نوعية ضخمة، وليست تغيرا ناجما عن زيادة تدريجية».

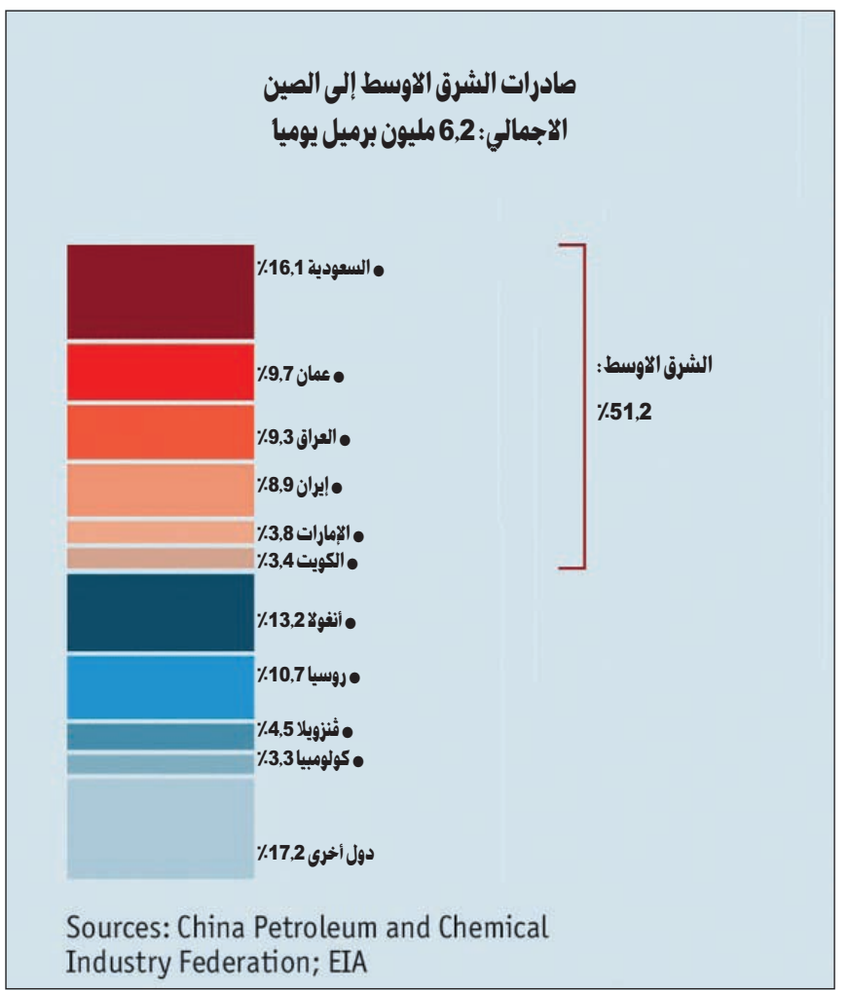

وكالة الطاقة: 100 ألف برميل فقط يومياً واردات أميركا من نفط المنطقة في 2035

الدول الأشد فقراً في المنطقة توفر سوقاً خصباً للمنتجات الصينية الرخيصة

وقالت الايكونوميست انه حتى الدول الأشد فقرا في الشرق الأوسط توفر سوقا خصبا للمنتجات الصينية الرخيصة، وقد اقترح الرئيس الصيني في عام 2013 إعادة إحياء طريق الحرير، وهو الممر الرئيسي التجاري القديم الذي كان يربط الصين ببلاد فارس والعالم العربي، وتجوب السيارات الصينية الصنع شوارع المدن المصرية والسورية والإيرانية حاليا، كما ان الألعاب الصينية والملابس والمنتجات البلاستيكية متوافرة في كل مكان، كما تصنع الصين سلسلة كبيرة من الأسلحة الخفيفة وفقا لمعهد السلام الأميركي في واشنطن.

الشرق والغرب

وقالت المجلة انه فيما تتجه الصين بأنظارها نحو الغرب، تتجه الدول العربية نحو المشرق، ويعكس هذا الأمر في جانب منه الثورة التي تشهدها أسواق الطاقة الناجمة عن تفتيت مكونات النفط الثقيل، وبذلك فإن الولايات المتحدة صارت تعتمد على نفطها وغازها الصخريين، ما أدى الى انكماش وارداتها من الوقود من الشرق الأوسط. ففي عام 2000 صدرت دول المنطقة 2,5 مليون برميل من النفط الخام يوميا الى الولايات المتحدة، ولكن هذا الرقم قد تراجع الى 1,9 مليون برميل بحلول عام 2011، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ان تتقلص هذه الواردات بشكل كبير جدا بحلول عام 2035 لتقتصر فقط على 100 ألف برميل يوميا فيما يتوجه 90٪ من صادرات النفط الشرق أوسطي الى آسيا.

انفتاح على الصين

وقد أتيح للصين إنشاء مصانع في منطقة اقتصادية خاصة في منطقة قناة السويس لإنتاج السلع والسجاد والمواد البلاستيكية، كما وقعت مصر مع الصين في 15 يونيو الجاري اتفاقية لإقامة مشروعات جديدة تصل تكلفتها الى 10 مليارات دولار.

وترى الايكونوميست ان المشاركة الاقتصادية البحتة مع الصين قد آتت ثمارا طيبة، حيث بالكاد تجد من العرب من يساوره الشك بأن الصين تستغل هذه المنطقة، وهو شعور واسع الانتشار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن نمط المشاركة على أي حال قد بطوله التغيير، فرغم اعتراف المسؤولين في المنطقة بان الصين لا تملك الصولجان العسكري او السلطان الديبلوماسي اللذين تملكهما الولايات المتحدة، إلا أن البعض يرى ضرورة تقديمها المساعدة لملء بعض الفراغ.

التعاون الخليجي

وتنسب المجلة الى مسؤول في مجلس التعاون الخليجي قوله «ان منطقة الخليج التي ظلت لسنوات طويلة تعتمد على الولايات المتحدة لضمان أمنها، تسعى الآن لتنويع العلاقات الديبلوماسية والصين تترأس قائمة الدول المستهدفة».

وفي حين تتنامى مصالحها الاقتصادية في المنطقة، ورغم التزامها جانب الحذر إزاء إقحامها في الصراعات السياسية التي تدور رحاها في الشرق الأوسط والتي أصبحت السعودية ــ احد اهم شركائها التجاريين في المنطقة ــ عنصرا فاعلا فيها، ، فربما يتم جر الصين الى حفرة الثعبان حيث السياسات المضطربة سواء أرادت هذا الشيء أو لم تفعل.

«نفط الكويت» تطرح مشروعات تطوير المنطقة البحرية أواخر 2015

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة نفط الكويت تعد العدة لطرح باكورة مشروعاتها للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة البحرية في مناقصة سيعلن عنها رسميا خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر المقبلين.

ونسبت ميد الى مصدر نفطي مقرب من الموضوع قوله «ان العمل يجري على قدم وساق في شركة نفط الكويت وان الدعوة الرسمية للمقاولين لتقديم العروض ستصدر في الربع الأخير من العام الحالي».

وكانت المجلة قد نشرت في 10 مايو الماضي أن الشركة تعلق الآمال على أن تبدأ عمليات الحفر في عام 2016 وفقا لما نسبته الى المصدر آنف الذكر، والذي قال ان دراسة تجري في الوقت الحاضر يتوقع إنجازها في غضون بضعة اشهر.

وأضاف المصدر ان إدارة دراسة وتقييم المشروعات في شركة نفط الكويت هي المسؤولة عن الدراسة وأنها تخطط لتأهيل الشركات المتخصصة في مشروعات الاوفشور لتطوير مشروعين بعد إنجاز الدراسة والتي ستتناول العديد من المواقع المرشحة للحفر.

وقال المصدر «انهم بصدد تخصيص منصتي حفر في كل موقع».

الخليجية للتكافل
Gulf Takaful

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الخليجية للتأمين التكافلي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة 10:30 صباحا يوم الاربعاء الموافق 2015/07/01 وذلك في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الاول - قاعة (أ) للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي - الدور الرابع مقابل بنك الخليج الرئيسي.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 10:30 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس. هاتف 22250600 - 22250610 - 22250612 - 22250616

حتى موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق 2015/06/30

مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الاصلية (للافراد)
- صورة من السجل التجاري للشركات.
- على أن يكون حضور المساهم شخصياً أو ما ينوب عنه بموجب تفويض

وذلك لاستلام:

- نسخة من جدول الأعمال الجمعية.
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في 2014/12/31
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة